والحاصل أن كل تعلق للقديمة على وفق الإرادة لا ينفك عنه التأثير في وقته بخلاف الحادثة فإنه لا تأثير لها أصلا على القول بنفي التأثير عنها كليا فلا تعلق لها بالتأثير على وفق الإرادة .

والثالث أن القول في الإعتراض الثالث أنه لو كانت كذلك لكان التكليف بما لا يطاق واقعا إلخ يقال فعليه : نلتزم وقوعه عند الأشعري ولا محذور فيه ويجاب بأنه قد حقق في موضعه أن الإمام الأشعري لم ينص على ذلك ولا يصح أخذه من كلامه فإلتزام وقوعه عنده إلتزام ما لم يقل به لا صريحا ولا إلتزاما والقول أنه لا محذور فيه إنما يصح بالنظر إلى الغنى الذاتي وأما بالنظر إلى أنه تعالى جواد حكيم فإلتزامه مصادمة للنص رأى محذور أشنع من هذا .

والرابع أن القول هناك أيضا أن المقارنة لو كانت هي الكسب لكانت هي المكلف بها غير لازم فإن الكسب يطلق على المعنى المصدري ويطلق على المفعول أي المكسوب وهو نفس الأمر لا الكسب بمعنى المقارنة أو تعلق القدرة الحادثة بالفعل فمعنى كسب تعلقت قدرته بالفعل وإن شئت قلت : قارنت قدرته الفعل فكان الفعل مكسوبا وهو المكلف به ويجاب بأن الكسب الحقيقي الوارد في الكتاب والسنة معناه تحصيل العبد ما تعلقت به إرادته التابعة لإرادة ا تعالى بقدرته المؤثرة بإذنه وإن مكسوبه ما حصله بقدرته المذكورة فمعنى كون الفعل المكسوب مكلفا به هو أن العبد المكلف مطلوب منه تحصيله بالكسب بالمعنى المصدري لأن المكسوب هو الحاصل بالمصدر فإذا كان المكسوب مكلفا به كان الكسب بالمعنى المصدري مكلفا به قطعا لإمتناع حصول المكسوب من غير قيام المعنى المصدري بالمكلف ضرورة إنتفاء الحاصل بالمصدر عند إنتفاء قيام المصدر بالمكلف فظهرت الملازمة في الشرطية والخامس أن القول في الإعتراض أن المقارنة لكونها أمرا مترتبا على فعل ا تعالى لا تختلف إلخ فيه أمران : الأول أنا لا نسلم التلازم بين كون المقارنة هي المكلف بها وبين عدم الإختلاف وأي مانع من أن تكون مختلفة بإعتبار أحوال الشخص عندها فتارة يخلق ا تعالى فيه صبرا وعزما وتارة جزعا وفتورا إلى غير ذلك مما يرجع إلى سلامة البنية ومقابله أو غيرهما من الأعراض والأحوال التي يخلقها ا تعالى ويصرف عبده فيها كيف شاء مما يوجب ألما أو لذة الثاني أن ما ذكرتموه مشترك الإلزام إذ يقال إذا كانت قدرة العبد مؤثرة بإذن ا تعالى فبأي وجه وقع الإختلاف حتى كان هذا سهلا وهذا صعبا وكلاهما مقدور وهما متساويان في الإمكان ويجاب أما عن الأول بأن التلازم بين كونها مترتبة على فعل ا تعالى وبين عدم إختلافها متحقق لأنها إذا كانت الكسب بالمعنى المصدري كانت تحصيلا للمكسوب والتحصيل لكونه قائما بالمكلف تتفاوت

درجاته صعوبة وسهولة قطعا ولهذا قال النبي صلى ا تعالى عليه وسلم : صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلى جنب والمقارنة لكونها أمرا مرتبا على فعل ا تعالى ليست قائمة بالعبد فلا تتفاوت بالنسبة إليه أصلا والإيراد بتجويز إختلافها بكون بعضها بخلق ا تعالى عنده صبرا في العبد إلخ خارج عن المقصود لأن العبارة صريحة في أن المقصود عدم إختلافها بالنسبة إلى العبد صعوبة وسهولة لا مطلق الإختلاف وأما عن الثاني فبأنه قد دلت النصوص على تفاوت درجات القوة والبطش كقوله تعالى : كانوا أكثر منهم وأشد قوة وقوله سبحانه : كانوا هم أشد قوة وآثارا وقوله عز شأنه : فأهلكنا أشد منهم بطشا وبإختلاف درجات ذلك في الأقوياء التابع لإستعداداتهم الذاتية الغير المجعولة وقع الإختلاف في الأعمال صعوبة وسهولة هذا ما ظفرنا به من تحقيق الحق من كتب ساداتنا قدس ا تعالى أسرارهم وجعل أعلى الفردوس قرارهم